بعد وضع اللمسات النهائية لتجهيزات الاقتراع

«انتخابات 2020» .. الأمة تقول كلمتها

الصالح : تسخير الإمكانات البشرية والفنية والإدارية كافة لنجاح عملية الاقتراع

علي العلي

بينما ينطلق غداً السباق الانتخابي نحو مقاعد البرلمان ، أعلنت جميع المؤسسات الرسمية بالدولة والجهات المعنية وضعها اللمسات النهائية لانطلاق السباق الانتخابي ، وظهوره بصورة مشرفة.

في هذا السياق اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية انس الصالح أمس تسخير الإمكانات البشرية والفنية والادارية كافة لنجاح عملية الاقتراع بأطرها القانونية الصحيحة.

وأعرب الصالح في بيان صحفي عقب اجتماع امني لفريق عمل الاعداد والتجهيز لانتخابات مجلس الامة 2020 عن ارتياحه لاستعدادات جميع الجهات الحكومية التي بدأت قبل وقت كاف استعدادا للانتخابات البرلمانية المقررة في الخامس من الشهر الجاري.

وأكد تسهيل الإجراءات على كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة لكي يمارسوا حقهم في الانتخاب والالتزام بكافة الاجراءات الاحترازية والضوابط المتبعة للحد من انتشار فيروس كورونا لحماية القائمين على العملية الانتخابية والمواطنين المقترعين.

واشاد بقدرة أبناء الكويت والجهات المعنية على القيام بالمهام المنوطة بهم بكفاءة واقتدار تحت كل الظروف مشددا على أهمية الالتزام باليقظة والجاهزية خلال عملية الاقتراع وبعدها.

واستمع الصالح في الاجتماع الى شرح مفصل عن التجهيزات التنظيمية والفنية والادارية الخاصة بالعملية الانتخابية من جميع القطاعات الحكومية المشاركة كما تم بحث الأمور الفنية مبديا عددا من الملاحظات والتوجيهات استكمالا لما استمع إليه من عرض للتقارير والخطط التفصيلية.

حضر الاجتماع وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام ووكيل وزارة الصحة الدكتور مصطفى رضا ومدير عام بلدية الكويت احمد المنفوحي والوكلاء المساعدين والمدراء العامين في وزارة الداخلية وممثلي الجهات الحكومية وقطاعات الدولة وذلك للاطلاع على التجهيزات النهائية لتأمين سير العملية الانتخابية.

من جهتها أتمت الأمانة العامة لمجلس الأمة استعداداتها وجهوزيتها لتسلم صناديق الاقتراع فور الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية للفصل التشريعي السادس عشر المقررة في الخامس من ديسمبر ٢٠٢٠.

وقال رئيس لجنة تسلم وتسليم صناديق الاقتراع في الأمانة علي العلي في تصريح صحفي إن اللجنة اتخذت جميع الإجراءات اللازمة لتأمين تسلم الصناديق وحفظها مع الالتزام بالاشتراطات الصحية الضرورية لمواجهة كورونا.

وكشف العلي عن آلية عمل اللجنة التي شكلها الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري لتسلم الصناديق وتضم ١٣ عضوا من موظفي الأمانة معظمهم من أصحاب الخبرة الذين سبق لهم العمل في اللجان السابقة.

وأوضح إن المادتين 36 مكررًا و39 من قانون الانتخاب حددتا اختصاص الأمانة العامة للمجلس في تسلم الصناديق والاحتفاظ بها إلى حين الانتهاء من البت في جميع الطعون الانتخابية.

وأضاف أن اللجنة تختص بتسلم صناديق الاقتراع لعضوية مجلس الأمة للفصل التشريعي السادس عشر بعد التدقيق على سلامتها من أي كسر وأن تكون محكمة الإغلاق ومشمعة ومختومة من جانب أعضاء السلطة القضائية الذين يترأسون اللجان الإنتخابية.

وقال إنه وفقًا للمادة 27 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة فإن أعضاء من السلطة القضائية هم من يقومون بتسليم هذه الصناديق للأمانة العامة لمجلس الأمة.

وأوضح أن عملية التسلم والتسليم تتم من خلال محاضر رسمية يذكر فيها رقم كل صندوق وأي دائرة يتبع لها ورقم اللجنة الانتخابية واسم عضو السلطة القضائية المشرف عليها والموظف الذي تسلم الصندوق.

ولفت العلي إلى وجود مخازن في مبنى مجلس الأمة معدة للاحتفاظ بصناديق الاقتراع إلى حين الانتهاء من البت في الطعون الانتخابية، ومن ثم يتم تسليمها بعد ذلك إلى وزارة الداخلية.

وأكد أن اللجنة شددت على أعضائها الالتزام بالاشتراطات الصحية ولبس الكمامات والقفازات بشكل دائم وستتبع الآلية نفسها التي تم العمل بها في مركز تسجيل المرشحين واللجان الانتخابية مع توفير حواجز زجاجية تفصل بين أعضاء اللجنة بالإضافة إلى توفير المعقمات المطلوبة لهذا الغرض.

من جهتها اكدت وزارة الصحة أمس استعداد وجاهزية الفريق المكلف بوضع خطة الاعداد والمتابعة والاشراف على الخدمات الصحية المقدمة من الوزارة خلال فترة الانتخابات البرلمانية.

وقالت وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الصحة العامة الدكتورة بثينة المضف في تصريح صحفي ان الوزارة بادرت بتشكيل فريق عمل مركزي يختص بوضع خطة للاعداد والمتابعة والاشراف على الخدمات الصحية المقدمة من وزارة الصحة خلال فترة الانتخابات.

واضافت ان الفريق المركزي وفي إطار حرص الوزارة على تكامل الخدمات الصحية وتوفير افضل سبل الرعاية ينبثق عنه ثلاثة فرق ميدانية تشمل الفريق العلاجي والفريق الوقائي والغذائي وفريق الخدمات المساعدة ويناط بكل فريق مهام محددة.

وأوضحت ان المهام المناطة بالفريق العلاجي تتضمن توفير الطواقم الطبية والتمريضية والمسعفين في مقار الاقتراع في جميع الدوائر وتجهيز العيادات بالمعدات والتجهيزات الطبية في كل مقر اقتراع ومخاطبة المستشفيات العامة وبنك الدم المركزي للاستعداد تحسبا لأي طارئ.

واضافت ان الفريق الوقائي والغذائي هو المسؤول عن تشكيل فرق عمل مرور على جميع مقار الاقتراع والكشف على الوجبات المقدمة فيما يختص فريق الخدمات المساعدة بتوفير جميع الاحتياجات الادارية غير الطبية ومتابعة مراسلة الفرق الميدانية.

من جهته قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبد الله السند في تصريح مماثل ان الاستعدادات التي قامت بها وزارة الصحة في إطارالاستعداد للعملية الانتخابية تأتي في ظل ظروف عالمية وإقليمية ومحلية مغايرة عن السنوات السابقة بناء على الوضع الصحي الراهن من تفشي مرض (كوفيد19-) وهو ما يستلزم بدوره فرض بعض الاجراءات والتدابير الاحترازية التي لم نعتدها في السابق.

واضاف ان الكوادر الطبية المشاركة في جهود متابعة العملية الانتخابية ستكون بواقع 114 ممرضا وممرضة و558 فني طوارئ طبية و47 سيارة إسعاف اضافة إلى المفتشين الصحيين وفريق منع العدوى ومفتشي التغذية وأطباء الرعاية الصحية الأولية مشيرا الى استعداد قسم العمليات في إدارة الطوارئ الطبية لتلقي البلاغات والتواصل مع جهات الطوارئ الأخرى ولجنة الدفاع المدني.

وشدد على ضرورة توخي الحذر يوم الاقتراع والالتزام بالاجراءات الاحترازية وعدم التجمع داخل وخارج مقار الاقتراع والحفاظ على مسافات آمنة بين الآخرين بمسافة لاتقل عن مترين بين الناخب والآخر وعدم المصافحة باليد أو لمس الأسطح غير الضرورة وإبلاغ أحدالمسؤولين القائمين على تنظيم العملية الانتخابية في حال كنت تعاني من ارتفاع في درجات الحرارة أو بعض الأعراض مثل السعال أوالعطاس.

من ناحيته أعلن قطاع الإعلام في الأمانة العامة لمجلس الأمة إتمام تلفزيون المجلس كافة الاستعدادات المكثفة لتغطية انتخابات مجلس الأمة 2020 ومواكبة الحدث الديمقراطي الذي تشهده البلاد يوم السبت المقبل.

وأكد القطاع في بيان صحفي حرص التلفزيون على تحقيق تطلعات الجمهور والمتابعين في تغطية فريدة ومميزة تنقل الحدث بدقة وموضوعية بدءًا من انطلاق عملية الاقتراع وحتى إعلان النتائج رسميًا.

ولفت إلى أن تلفزيون المجلس خاض ٣ تجارب سابقة في تغطية نتائج الفرز للانتخابات البرلمانية الأساسية والتكميلية وسجل نجاحًا كبيرًا وتطابقًا في الأرقام التفصيلية مع النتائج التي أعلنتها الجهات الرسمية. وذكر قطاع الإعلام أن التلفزيون جهز مركزا لمتابعة نتائج الفرز كما خصص أكثر من ٧٠٠ مندوب موزعين على كافة اللجان الانتخابية في جميع الدوائر، موضحًا أن لتلفزيون المجلس سينقل نتائج فرز الأصوات المعتمدة الأول فالأول للمشاهدين عبر شاشته باستخدام أحدث التقنيات.

وشدد على أن تلفزيون المجلس يضم كوادر وطنية ذات خبرة في إدارة التغطية الانتخابية ويعتمد على شبكة من المراسلين والمذيعين لتغطية الحدث من جميع الدوائر واللجان الانتخابية.

ويعرض التلفزيون بدءًا من صباح يوم السبت مواد إعلامية تنقل الحدث الأول فالأول من مواقع الاقتراع إلى جانب عرض أكثر من ٦٠ تقريرًا توثيقيًا وتوعويًا بشأن مسيرة الحياة البرلمانية الكويتية.

ويستضيف التلفزيون أكثر من ٤٠ شخصية أكاديمية وإعلامية وسياسية من خلال استديو داخل مبنى التلفزيون واستديو آخر في مقر مجلس الأمة إضافة إلى التغطية الميدانية والمداخلات الهاتفية. ويطرح تلفزيون المجلس عبر تغطيته المباشرة للانتخابات عددًا من المحاور والقضايا التي تهم المجتمع ومنها مكافحة الفساد، والتركيبة السكانية، والقضايا الاجتماعية، وتطوير العملية الانتخابية، والمرأة والديمقراطية، والشباب والاتحادات الطلابية، والدبلوماسية البرلمانية، والدعاية الانتخابية والتكنولوجيا والاقتصاد.

وكان تلفزيون المجلس قد أطلق برنامجًا بعنوان (الكويت تنتخب) استضاف من خلال مسؤولين حكوميين وناشطين ومؤسسات المجتمع المدني للحديث عن الانتخابات البرلمانية والاستعدادات الرسمية والشعبية لها. يذكر أن تلفزيون المجلس قام منذ نشأته بتغطية 3 انتخابات برلمانية بشكل مميز ودقيق حيث كانت النتائج المعلنة في التلفزيون مطابقة تمامًا للنتائج النهائية الرسمية ما جعله محلًا للإشادة والتفوق والثقة.

وزارة الصحة

«أمانة المجلس»: مستعدون لتسلم صناديق الانتخاب فور إعلان النتائج

- اللجنة التي شكلها الأمين العام لمجلس الأمة تضم 13 عضوا من موظفي الأمانة
- عملية التسلم والتسليم تتم من خلال محاضر رسمية يذكر فيها رقم كل صندوق
- هناك مخازن معدة للاحتفاظ بصناديق الاقتراع إلى حين الانتهاء من البت في الطعون
- المضف : «الصحة» بادرت بتشكيل فريق عمل مركزي يختص بوضع خطة للمتابعة
- المهام المنوطة به تتضمن توفير الطواقم الطبية والتمريضية والمسعفين في المقار
- السند : الكوادر المشاركة في هذه الجهود 114 ممرضا و558 فني طوارئ طبية و47 سيارة إسعاف
- تلفزيون المجلس : كوادر وطنية تنقل الحدث من جميع الدوائر الانتخابية

يتنافس على مقاعده 395 مرشحاً ومرشحة

الفصل التشريعي الـ16 لمجلس الأمة استكمال للمسيرة الديمقراطية والبرلمانية بالكويت

يختار الشعب الكويتي غداً السبت 50 عضوا من خمس دوائر انتخابية لتمثيلهم في الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة في ضوء مسيرة حياة ديمقراطية جبل عليها أهل الكويت خلال عقود طويلة ماضية من تاريخ البلاد.

ويتوجه الناخبون الكويتيون إلى صناديق الاقتراع غدا إثر إغلاق باب الترشح في الرابع من نوفمبر الماضي على 395 مرشحا ومرشحة منهم 362 مرشحا و33 مرشحة ضمن أجواء الحرية والديمقراطية التي تجذرت في المجتمع وتناقلتها الأجيال.

ولا يمكن التأريخ لمسيرة الحياة البرلمانية في الكويت بقيام المجلس التأسيس أو انتخاب أول مجلس بلدي أو مجلس أمة إذ دائما مارس الكويتيون أنواعا مختلفة من الشورى والديمقراطية لاسيما من خلال الروابط التي كانت تجمعهم مع حكام البلاد والتشاور الدائم بينهم في كل شؤونها وفقا لقيم وتقاليد عربية أصيلة وراسخة.

وانتشرت في البيوت الكويتية منذ القدم دواوين كانت تمثل برلمانات محلية مصغرة يتبادل فيها أبناء العائلة الواحدة إضافة إلى أهل الرأي والشورى من أبناء الكويت آراءهم ورؤاهم في جو من الحرية الكاملة ويتناقشون في كل ما يهم أمور البلاد.

وأول تجربة انتخابية قامت في الكويت وفق الأعراف الحديثة عن طريق إنشاء المجلس البلدي عام 1930 حين اختار الكويتيون عن طريق انتخابات محدودة مجلسا ضم 11 عضوا إضافة إلى انتخاب رئيس دائم للمجلس ومدير له تلتها انتخابات لدوائر المعارف والصحة والأوقاف.

وفي عام 1938 توافقت إرادة الشعب والحاكم على إنشاء مجلس يشارك في إدارة شؤون البلاد فأجريت انتخابات فاز فيها 14 عضوا من بين 20 مرشحا وتم اختيار الشيخ عبدالله السالم الصباح رئيسا للمجلس.

وانتقلت الكويت إلى الحكم الدستوري بعد أن أصدر أمير البلاد الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح مرسوما أميريا في 26 أغسطس 1961 ينص على إجراء انتخابات المجلس التأسيسي حيث أجريت في 20 يناير 1962 وتم انتخاب 20 عضوا للمجلس إضافة إلى 11 وزيرا كان على عاتقهم إقرار دستور الدولة وهو قانونها الأساسي الذي يحدد أسس نظام المجتمع والدولة وتنظيم هيئاتها وتشكيلها ونشاطها وحقوق المواطنين وواجباتهم.

وفي 23 يناير من عام 1963 أجريت انتخابات تشريعية لاختيار أول مجلس أمة في الكويت بعد الاستقلال وهو الفصل التشريعي الأول الذي تنافس فيه 250 مرشحا على مقاعده الخمسين في حين بلغ عدد الناخبين 16889 ناخبا موزعين على عشر دوائر انتخابية وعقد المجلس أولى جلساته في 29 يناير من العام نفسه واختتم أعماله في 3 يناير عام 1967.

وفي 25 يناير من عام 1967 أجريت انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء الفصل التشريعي الثاني التي تنافس فيها 220 مرشحا على مقاعد المجلس في حين بلغ عدد الناخبين 27296 ناخبا موزعين على عشر دوائر انتخابية وعقد المجلس أولى جلساته في 7 فبراير من عام 1967 واختتم اعماله في 30 ديسمبر عام 1970.

وفي 23 يناير عام 1971 اجريت انتخابات تشريعية لاختيار اعضاء الفصل التشريعي الثالث التي تنافس فيها 180 مرشحا في حين بلغ عدد الناخبين 40649 ناخبا موزعين على عشر دوائر انتخابية وعقد المجلس أولى جلساته في 10 فبراير من عام 1971 واختتم أعماله في 8 يناير عام 1975.

وفي 27 يناير عام 1975 أجريت انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء الفصل التشريعي الرابع التي تنافس فيها 256 مرشحا في حين بلغ عدد الناخبين 52994 ناخبا موزعين على عشر دوائر انتخابية وعقد المجلس أولى جلساته في 11 فبراير عام 1975 وتم حل المجلس في 29 أغسطس عام 1976.

وفي 23 فبراير عام 1981 أجريت انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء الفصل التشريعي الخامس التي تنافس فيها 477 مرشحا في حين بلغ عدد الناخبين 42008 ناخبين موزعين على 25 دائرة انتخابية وعقد المجلس أولى جلساته في 9 مارس من عام 1981 واختتم أعماله في 19 يناير عام 1985.وفي 20 فبراير عام 1985 اجريت انتخابات تشريعية لاختيار اعضاء الفصل التشريعي السادس التي تنافس فيها 231 مرشحا في حين بلغ عدد الناخبين 56845 ناخبا موزعين على 25 دائرة انتخابية وعقد المجلس أولى جلساته في 9 مارس عام 1985 وتم حل المجلس في 3 يوليو عام 1986.

وفي 22 أبريل عام 1990 أصدر أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمرا أميريا بإنشاء المجلس الوطني حيث أجريت في 10 يونيو عام 1990 انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء المجلس الوطني وبلغ عدد الناخبين 62123 ناخبا موزعين على 25 دائرة انتخابية فيما صدر في 28 يونيو عام 1990 أمر أميري بتعيين 25 عضوا في المجلس الوطني.

وانتهى دور الانعقاد الاول للمجلس الوطني في الثاني من أغسطس عام 1990 مع غزو النظام العراقي للكويت ثم في 9 يوليو عام 1991 افتتح دور الانعقاد الثاني للمجلس وفي الأول من اغسطس عام 1992 صدر مرسوم بفض ذلك الدور ومن ثم انتهاء اعمال المجلس الوطني.

وفي 5 أكتوبر عام 1992 أجريت انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء الفصل التشريع السابع التي تنافس فيها 278 مرشحا في حين بلغ عدد الناخبين 81440 ناخبا موزعين على 25 دائرة انتخابية وعقد المجلس أولى جلساته في 20 أكتوبر عام 1992 واختتم أعماله في 5 أكتوبر عام 1996.

وفي 7 أكتوبر عام 1996 أجريت انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء الفصل التشريعي الثامن التي تنافس فيها 230 مرشحا في حين بلغ عدد الناخبين 107169 ناخبا موزعين على 25 دائرة انتخابية وعقد المجلس أولى جلساته في 20 أكتوبر عام 1996 وتم حل المجلس في 4 مايو عام 1999.

وفي 3 يوليو عام 1999 أجريت انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء المجلس التشريعي التاسع التي تنافس فيها 288 مرشحا في حين بلغ عدد الناخبين 112882 ناخبا موزعين على 25 دائرة انتخابية وعقد المجلس أولى جلساته في 17 يوليو عام 1999 واختتم أعماله في 31 مايو 2003.

وفي 5 يوليو عام 2003 أجريت انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء المجلس التشريعي العاشر التي تنافس فيها 264 مرشحا في حين بلغ عدد الناخبين 136715 ناخبا موزعين على 25 دائرة انتخابية وعقد المجلس أولى جلساته في 19 يوليو من عام 2003 وتم حل المجلس في 21 مايو عام 2006.وفي 29 يونيو عام 2006 اجريت انتخابات تشريعية لاختيار اعضاء المجلس التشريعي الحادي عشر التي تنافس فيها 288 مرشحا في حين بلغ عدد الناخبين 327287 ناخبا موزعين على 25 دائرة انتخابية وعقد المجلس اولى جلساته في 12 يوليو عام 2006 وتم حل المجلس في 19 مارس 2008.